مجلة الدراسات القانونية التطبيقية
Journal of Applied Legal Studies
International Biannual Journal
Refereed Issued in three languages
محكمة نصف سنوية
تصدر بثلاث لغات
الترقيم الدولي: ISSN 2800-1060
الترقيم الالكتروني EISSN 2830-9898

العبودية الحديثة من وجهة نظر الأمم المتحدة

Modern slavery from the perspective of the United Nations

د.مجدوب عبد الرحمان

المخبر المتوسطي للدراسات القانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان.

تاريخ الوصول : 2024/04/19 القبول : 2024/06/11 **النشر علي الخط**: جانفي 2025

Received: 2024/04/19 Accepted: 2024/06/11 Published online :janvier 2025

ملخص:

تتكون العبودية الحديثة، كما تم تعريفها في التقديرات العالمية، من عنصرين رئيسيين: العمل القسري والزواج القسري. ويشير كلاهما إلى حالات استغلالية لا يستطيع الشخص رفضها أو تركها بسبب التهديد أو العنف أو الإكراه. وتوجد عمالة الأطفال القسرية في العديد من الصناعات والقطاعات الاقتصادية، وأكثر من نصف الأطفال الذين يتعرضون للعمل القسري هم ضحايا الاستغلال الجنسي التجاري. يعتبر الزواج القسري ممارسة معقدة ويرتبط ارتباطًا وثيقًا بقضايا النوع الاجتماعي. على الرغم من أن الرجال والفتيان يُجبرون أحيانًا على الزواج، إلا أن الزواج القسري يؤثر بشكل رئيسي على النساء والفتيات. وأخيراً قدمنا مجموعة من الإجراءات لإنهاء العبودية الحديثة، تماشياً مع ما ورد في رؤية الأمم المتحدة.

كلمات مفتاحيّة:

العبودية المعاصرة، العمل القسري، الزواج القسري، عمالة الأطفال، الأمم المتحدة.

Résumé

L’esclavage moderne, tel que défini dans les estimations mondiales, se compose de deux éléments principaux : le travail forcé et le mariage forcé. Ces deux éléments font référence à des situations d'exploitation qu'une personne ne peut refuser ou quitter en raison de menaces, de violence ou de coercition. Le travail forcé des enfants existe également dans de nombreuses industries et secteurs économiques, et plus de la moitié des enfants soumis au travail forcé sont victimes d’exploitation sexuelle à des fins commerciales. Le mariage forcé est une pratique complexe et fortement liée aux questions de genre. Bien que les hommes et les garçons soient parfois contraints au mariage, le mariage forcé touche principalement les femmes et les filles. Enfin, nous avons présenté un ensemble de mesures pour mettre fin à l'esclavage moderne, conformément à la vision des Nations Unies.

Mots clés: l'esclavage contemporain, le travail forcé, le mariage forcé, le travail des enfants, les Nations Unies.

Abstract:

Modern slavery, as defined in the Global Estimates, consists of two main components, forced labor and forced marriage. These two elements refer to exploitative situations that a person cannot refuse or leave due to threats, violence, or coercion. Forced child labor also occurs in many industries and economic sectors, and more than half of children in forced labor are victims of commercial sexual exploitation. Forced marriage is a complex practice and is strongly linked to gender issues. Although men and boys are sometimes forced into marriage, forced marriage mainly affects women

الترقيم الدولي: ISSN 2800-1060
الترقيم الالكتروني EISSN 2830-9898
مجلة الدراسات القانونية التطبيقية
Journal of Applied Legal Studies
International Biannual Journal
Refereed Issued in three languages
محكمة نصف سنوية
تصدر بثلاث لغات

and girls. Finally, we presented a set of measures to end modern slavery, in accordance with the vision of the United Nations.

Keywords: contemporary slavery, forced labor, forced marriage, child labor, the United Nations.

مقدمة:

العبودية الحديثة هي نقيض العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة. ووفقا للتقديرات العالمية لعام 2021، يعيش 50 مليون شخص في حالة عبودية حديثة، ويضطرون إلى العمل أو الزواج رغما عنهم،[1] وهذا ليس مؤقتا بأي حال من الأحوال. يمكن أن يُجبر الشخص على العمل القسري لسنوات، في حين أن الزواج القسري غالباً ما يستمر مدى الحياة.

ومن خلال اعتماد أهداف التنمية المستدامة، بدأ المجتمع الدولي في الالتزام بإنهاء العبودية الحديثة للأطفال بحلول عام 2025 ولجميع الناس بحلول عام 2030، وتسلط هذه الرؤية الضوء على حجم التحدي الذي يواجه المجتمع الدولي لتحقيق هذه الأهداف الطموحة.

وفي السنوات الأخيرة، تسبب الأزمات –جائحة كورونا، والنزاعات المسلحة، وتغير المناخ...– في اضطرابات غير مسبوقة في التوظيف والتعليم، وتفاقم الفقر المدقع، ومضاعفة الهجرة القسرية والخطيرة، وكلها عوامل تساهم في زيادة خطر العبودية الحديثة بجميع أشكالها. وكما هو الحال عموما، فإن الأشخاص الأكثر تضررا هم أولئك الأكثر ضعفا بالفعل: الفقراء والمستبعدين اجتماعيا، والعاملين في الاقتصاد غير الرسمي، والعمال المهاجرين غير النظاميين أو غير المحميين، والأشخاص المعرضين للتمييز...[2]

وهناك حاجة ملحة لأن يقوم المجتمع الدولي بحشد الإرادة والموارد اللازمة للتغلب على هذه العقبات، واستئناف الجهود لإنهاء العبودية الحديثة. من الواضح أن الوعود وإعلانات النوايا الحسنة ليست كافية، فمسؤولية التغيير تقع في المقام الأول على عاتق الحكومات الوطنية. إن تعبئة المجتمع ككل أمر ضروري. الشركاء الاجتماعيون، والجهات الفاعلة في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، والشركات، والمستثمرين، ومجموعات الناجين، والمجتمع المدني... فضلا عن التعاون والمساعدة التقنية من وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الأخرى المتعددة الأطراف، والمنظمات الدولية غير الحكومية وغيرها. وتعد هذه الهيئات إطارًا أساسيًا لتحقيق حلول مستدامة، وتوافقية لإنهاء العبودية الحديثة.

وبناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: ما هي أشكال العبودية الحديثة في العالم وكيفية القضاء عليها؟ وللإجابة على هذه الإشكالية قسمت بحثي وفق النقاط التالية: – مكونات العبودية الحديثة – إنهاء العبودية الحديثة.

2. مكونات العبودية الحديثة:

1.2 العبودية الحديثة في العمل القسري:

وتتخذ العبودية المعاصرة أشكالاً مختلفة، مثل الاتجار بالبشر، والعمل القسري، والاستعباد، حيث يتم التحكم في الناس وإجبارهم على العمل ضد إرادتهم وكرامتهم، وبذلك يحرمون من أبسط حقوقهم. غالبًا ما

مجلة الدراسات القانونية التطبيقية
Journal of Applied Legal Studies
International Biannual Journal
Refereed Issued in three languages
محكمة نصف سنوية
تصدر بثلاث لغات
الترقيم الدولي: ISSN 2800-1060
الترقيم الالكتروني EISSN 2830-9898

تحدث العبودية المعاصرة في مناطق يصعب الوصول إليها من الدولة، أو فيما يعتبر مجالًا خاصًا، كما هو الحال مع العبودية المنزلية.

كما يمكن تعريف العمل الجبري بأنه أي عمل أو خدمة تُفرض قسراً على شخص تحت التهديد بالعقاب، ولم يقبلها الشخص طوعاً. إنه شكل من أشكال العمل القسري في الصناعات كثيفة العمالة. مثل الزراعة وصيد الأسماك والبناء والتصنيع والعمل المنزلي، يتم استخدام هؤلاء العمال بطرق متنوعة، بما في ذلك التهديد بالعنف أو عبودية الديون. [3].

يتم تعريف العمل الجبري، كما هو منصوص عليه في اتفاقية العمل لمنظمة العمل الدولية، على أنه "أي عمل أو خدمة يتم انتزاعها من فرد تحت التهديد بأي عقوبة ولا يتطوع الفرد المذكور للقيام بها". ويشمل ذلك العبودية واستغلال الأطفال، بما في ذلك الاستخدام القسري للأطفال في النزاعات المسلحة، والذي يشكل أسوأ أشكال عمالة الأطفال، فضلاً عن بيع الأطفال أو الاتجار بهم، واستخدام العمل القسري أو وضعهم في العبودية.[4]

بالإضافة إلى ذلك، ترسل بعض الأسر الريفية الفقيرة أطفالها إلى المدينة للعمل لدى أسر حضرية غنية لإعالة الأسرة، وقد يتعرض بعضهم للاستغلال والعبودية. ويشمل العمل القسري النساء اللاتي يحملن أطفالاً ويتسولن، لأن هناك مؤسسات تستخدم هؤلاء النساء، وهو شكل من أشكال العبودية والاتجار بالبشر والاتجار بالكرامة الإنسانية. كما أن عاملات المنازل ليس لديهن قوانين لحمايتهن ويتعرضن لمعاملة غير إنسانية. ويعمل هؤلاء الأشخاص في ظل ظروف الخضوع والاستغلال الشديد، مثل مصادرة الحقوق الشخصية، مع عدم القدرة على التعبير عن حقوقهم ومشاعرهم. كما أنهم ينامون في المستودع أو في الورشة أو في الطابق السفلي، حيث تأتي الأمراض من الغبار. والبرودة الشديدة أو الحرارة الشديدة. وهو أحد مظاهر العبودية المعاصرة.[5]

جدول توضيحي

عدد عمال بالسخرة من الراشدين	عدد عاملات بالسخرة من النساء	عدد عمال بالسخرة من الأطفال
27.6 مليون في العالم	11.8 مليون في العالم	3.3 مليون في العالم
15.1 مليون في أسيا	4.1 مليون في أوربا	0.7 مليون في إفريقيا
0.9 مليون في الدول العربية	6.3 مليون امرأة تتعرض للاستغلال الجنسي في العالم	///
3.6 مليون في الأميركتين	///	///

ويعكس هذا الجدول زيادة العمل الجبري في السنوات الأخيرة، وتكشف التقديرات العالمية لعام 2021 عن ارتفاع عدد الأشخاص الذين يتعرضون للعمل الجبري بمقدار 2.7 مليون شخص. إن الزيادة في عدد

مجلة الدراسات القانونية التطبيقية
Journal of Applied Legal Studies
International Biannual Journal
Refereed Issued in three languages
محكمة نصف سنوية
تصدر بثلاث لغات
الترقيم الدولي: ISSN 2800-1060
الترقيم الالكتروني EISSN 2830-9898

الأشخاص الذين يتعرضون للعمل القسري ترجع فقط إلى العمل القسري في الاقتصاد الخاص، سواء في الاستغلال الجنسي التجاري أو في القطاعات الأخرى.[6]

وتزداد هذه النسب خلال الأزمات، مثل جائحة كوفيد-19. وقد حدثت زيادة في حالات العمل القسري المرتبطة بالأزمة، وبسبب خسائر الدخل المنسوبة إلى الوباء، تحمل العمال المزيد من الديون، مما أدى إلى زيادة في هذه الحالات، من عبودية الديون بين بعض العمال، الذين لا يستطيعون الوصول إلى الشبكات الاجتماعية الرسمية للعمال. بالإضافة إلى ذلك، أدت الأزمة إلى تدهور ظروف عمل العديد من العمال، مما أدى في بعض الحالات إلى العمل القسري. ولا يزال الفقر المدقع، وهو مؤشر مهم لخطر العمل القسري، أعلى بكثير مقارنة بمسار ما قبل الوباء، وتشير تقارير منظمة العمل الدولية إلى ركود انتعاش العمالة في معظم مناطق العالم.[7]

ويؤثر العمل الجبري على جميع قطاعات الاقتصاد الخاص تقريبا، وتتركز القطاعات التي تمثل الأغلبية (87 في المائة) من البالغين ضحايا العمل الجبري في الاقتصاد الخاص، وهي الخدمات والتصنيع والبناء والزراعة وصيد الأسماك والعمل المنزلي. وتمثل القطاعات الأخرى نسبة أقل من الإجمالي، على الرغم من أنها تؤثر على مئات الآلاف من الأشخاص. تشمل هذه القطاعات البالغين الذين يجب عليهم استخراج الخامات أو القيام بأعمال أخرى في المناجم أو المحاجر، والصيادين الذين يجب عليهم العمل على قوارب الصيد، والأشخاص الذين لديهم عمل التسول في الشوارع، وأولئك الذين يضطرون إلى ممارسة أنشطة غير قانونية. من المرجح أن يعمل الأشخاص الخاضعون للعمل الجبري في التصنيع، أو حتى البناء، أكثر من العمال في القوى العاملة العامة. وهم أقل احتمالا للعمل في قطاعي الخدمات والزراعة مقارنة بالقوى العاملة العامة.[8]

يتعرض الأشخاص الذين يتعرضون للعمل القسري لأشكال متعددة من الإكراه بهدف إجبارهم على العمل ضد إرادتهم. الشكل الأكثر شيوعًا للإكراه هو الحجز المنهجي والمتعمد للأجور، والذي يستخدمه أصحاب العمل عديمي الضمير لإجبار العمال على الاحتفاظ بوظائفهم خوفًا من فقدان الدخل المتراكم. ثم تأتي إساءة استغلال الضعف من خلال التهديد بالفصل، الذي يعاني منه واحد من كل خمسة أشخاص يخضعون للعمل القسري، وأخطر أشكال الإكراه: الحبس والعنف الجسدي والجنسي والحرمان من الاحتياجات الأساسية.

وللعمل الجبري في الاقتصاد الخاص بعد مهم يتعلق بالجنسين، حيث أن النساء اللاتي يتعرضن للعمل الجبري أكثر عرضة بكثير لأداء المهام المنزلية من نظرائهن الذكور، في حين أن الرجال الذين يتعرضون للعمل الجبري هم أكثر عرضة للعمل في قطاع البناء. فالنساء أكثر عرضة للإكراه من خلال عدم دفع الأجور واستغلال ضعفهن، في حين أن الرجال أكثر عرضة للإكراه من خلال التهديد بالعنف والعقوبات المالية. النساء أكثر عرضة من الرجال للتعرض للعنف الجسدي والجنسي والتهديدات ضد أفراد الأسرة.

مجلة الدراسات القانونية التطبيقية
Journal of Applied Legal Studies
International Biannual Journal
Refereed Issued in three languages
محكمة نصف سنوية
تصدر بثلاث لغات
الترقيم الدولي: ISSN 2800-1060
الترقيم الالكتروني EISSN 2830-9898

يواجه العمال المهاجرون أيضًا خطرًا متزايدًا للعمل القسري مقارنة بالعمال الآخرين. ويبلغ معدل انتشار العمل القسري بين العمال المهاجرين البالغين ثلاثة أضعاف نظيره بين العمال غير المهاجرين. ويشير هذا الرقم بوضوح إلى أنه عندما لا يستفيد المهاجرون من حماية القانون، أو غير قادرين على تأكيد حقوقهم، أو عندما تكون الهجرة غير نظامية أو سيئة الإدارة، أو عندما تكون ممارسات التوظيف غير عادلة أو غير أخلاقية، يمكن أن تؤدي الهجرة إلى حالات التعرض للعمل القسري. وتشكل العمالة القسرية للأطفال، على وجه الخصوص، مأساة يجب معالجتها على وجه السرعة. وتعد عمالة الأطفال القسرية أحد مكونات عمالة الأطفال التي التزم المجتمع الدولي بإلغائها بحلول عام 2025، تماشيا مع أهداف التنمية المستدامة.[9]

تحدث عمالة الأطفال القسرية في العديد من الصناعات والقطاعات الاقتصادية، وأكثر من نصف الأطفال العاملين في العمل القسري يقعون ضحايا للاستغلال الجنسي التجاري. ويعد العمل المنزلي والزراعة والتصنيع من بين القطاعات العديدة الأخرى التي يجد الأطفال أنفسهم فيها في العمل القسري. وتشير التقارير النوعية إلى أن الأطفال قد يتعرضون لأشكال خطيرة من الإكراه وسوء المعاملة، بما في ذلك الاختطاف، وإدارة المخدرات، والحبس، والخداع، والتلاعب بالديون. وتُرتكب بعض أسوأ الانتهاكات في النزاعات المسلحة.[10]

2.2 العبودية الحديثة في الزواج القسري:

يعتبر الزواج القسري ممارسة معقدة ويرتبط ارتباطًا وثيقًا بقضايا النوع الاجتماعي. على الرغم من أن الرجال والفتيان يُجبرون أحيانًا على الزواج، إلا أن الزواج القسري يؤثر بشكل رئيسي على النساء والفتيات. تستمر هذه الممارسة في جميع أنحاء العالم وتنتشر بين خلفيات عرقية وثقافية متنوعة. وترتبط العوامل العديدة الكامنة وراء الزواج القسري ارتباطًا وثيقًا بالعقليات والممارسات الأبوية الراسخة.

يحدث هذا النوع من الزواج عندما لا يتزوج الفرد بموافقته الحرة والكاملة. وهو أي ممارسة يتم فيها وعد المرأة دون أن يكون لها الحق في رفض الزواج، مقابل دفع مبلغ من المال، أو عوضاً عينياً لوالديها أو وليها أو عائلتها أو أي شخص آخر. كما يعتبر الزوج الذي يهجر زوجته مقابل مبلغ من المال، أو يستولي على ميراث المرأة بعد وفاة زوجها، شكلاً من أشكال المصادرة القسرية.[11] وهناك من أعطى لنفسه الحق في معاملة اللاجئين وخاصة النساء وذلك للمتاجرة بهن، فهناك قوانين في بعض الدول العربية تحمي الجاني إذا تزوج بالفتاة الضحية واستمر معها ثلاث سنوات، وهذا رق بكل معنى الكلمة.

جدول توضيحي

عدد من تعرضوا للزواج القسري	النسبة المئوية
20 مليون شخص في العالم العربي	الدول العربية 4.8 في الألف
14.2 مليون شخص في أسيا	أسيا 3.3 في الألف
3.2 مليون شخص في أفريقيا	أفريقيا 14.5 في المائة
2.3 مليون شخص في أربا	أوربا 10 في المائة

مجلة الدراسات القانونية التطبيقية
Journal of Applied Legal Studies
International Biannual Journal
Refereed Issued in three languages
محكمة نصف سنوية
تصدر بثلاث لغات
الترقيم الدولي: ISSN 2800-1060
الترقيم الالكتروني EISSN 2830-9898

بشكل عام، زاد عدد الرجال والنساء والأطفال الخاضعين للزواج القسري، وفقًا لتقرير الأمم المتحدة لعام 2021، كان هناك حوالي 20 مليون شخص في حالة الزواج القسري في البلدان العربية وآسيا، ويحدث الزواج القسري في كل مناطق العالم، وما يقرب من ثلثي حالات الزواج القسري في البلدان العربية، تليها إفريقيا، ثم أوروبا. وعندما ترتبط التقديرات بعدد السكان في كل منطقة، يكون معدل الزواج القسري أعلى في البلدان العربية التي يبلغ عددها 4.8 لكل ألف شخص، تليها المنطقة الآسيوية 3.3 لكل ألف شخص.[12]

أكثر من ثلثي ضحايا الزواج القسري هم من النساء، أو حوالي 15 مليون امرأة وفتاة، وفي حين تشكل النساء والفتيات أغلبية الأشخاص الذين يجبرون على الزواج، فإن الرجال والفتيان يمكن أن يتعرضوا له أيضًا. ثلاثة من كل خمسة أشخاص في الزواج القسري يعيشون في البلدان ذات الدخل الأدنى أو المتوسط. ومع ذلك، فإن البلدان الأكثر ثراءً ليست محصنة ضد هذه الممارسة: إذ أن 26% من حالات الزواج القسري تحدث في البلدان ذات الدخل المرتفع والمتوسط.[13]

ويتحمل أفراد الأسرة المسؤولية عن الغالبية العظمى من حالات الزواج القسري، معظم الأشخاص الذين تحدثوا عن ظروف زواجهم القسري أُجبروا على الزواج من قبل الوالدين، بنسبة 73 بالمائة، أو أقارب آخرين بنسبة 16 بالمائة. نصف الأشخاص الذين وقعوا ضحايا الزواج القسري تعرضوا لتهديدات نفسية أو اعتداءات لفظية، وتشمل هذه الممارسات استخدام الابتزاز العاطفي على سبيل المثال، تهديد الوالدين بإيذاء أنفسهم أو الادعاء بأن سمعة الأسرة تتضرر، أو التهديد بالعزلة عن أفراد الأسرة. أو بأمور أخرى، مثل استخدام العنف الجسدي أو التهديد بالعنف، باعتباره أكثر أشكال الإكراه شيوعًا لإجبار الشخص على الزواج.[14]

وبمجرد زواج الشخص ضد إرادته، يزداد خطر الاستغلال الجنسي والعنف والعبودية المنزلية، وغيرها من أشكال العمل القسري، داخل المنزل وخارجه، كما أن النساء أكثر عرضة للزواج القسري من الرجال، حيث يتم إجبارهن على القيام بعمل من قبل أزواجهن أو أسرة الزوج. ولقد عززت جائحة كورونا، العبودية الحديثة بجميع أشكالها، بما في ذلك الزواج القسري، الذي غالبا ما يرتبط بالصعوبات الاقتصادية، مما أدى إلى عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي واسع النطاق والناجم عن الوباء، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة العالمية، وتفاقم الديون، وزيادة الفقر المدقع في جميع أنحاء العالم.

3. إنهاء العبودية الحديثة:

1.3 إنهاء العبودية الحديثة في العمل القسري:

وضعت الأمم المتحدة خريطة طريق حتى عام 2030 لإنهاء العبودية الحديثة، فلا يوجد أي مبرر لاستمرارها في العالم اليوم، فيجب أن نفعل ما هو أفضل، فهناك عدد كبير ومتزايد من السياسات والبرامج المناهضة للعبودية الحديثة، التي تقدم توجيهات بالغة الأهمية للمستقبل. إن الزيادة العامة في العبودية الحديثة تحجب الانخفاضات الكبيرة المسجلة في العديد من السياقات، والتي يمكن استخدامها أيضًا كمصدر إلهام

مجلة الدراسات القانونية التطبيقية
Journal of Applied Legal Studies
International Biannual Journal
Refereed Issued in three languages
محكمة نصف سنوية
تصدر بثلاث لغات
الترقيم الدولي: ISSN 2800-1060
الترقيم الالكتروني EISSN 2830-9898

للخيارات السياسية التي يتعين اتخاذها لتحقيق التقدم، وتوفر النصوص القانونية الدولية الإطار المعياري اللازم للعمل ضد العبودية الحديثة.

فيما يلي تحليل لبعض أولويات السياسات الرئيسية لمكافحة العمل القسري والزواج القسري، والتي سيتم تنفيذها لتحقيق أهداف عام 2030 لإنهاء العبودية الحديثة:

إن احترام الحرية النقابية للعمال وحقوقهم في التفاوض الجماعي، أمر ضروري لعالم خال من العمل القسري. تسمح حقوق العمل الأساسية هذه للعمال بالتحدث بشكل جماعي للدفاع عن مصالحهم المشتركة، والتفاوض بشكل جماعي على ظروف عمل آمنة ولائقة، وبالتالي المساهمة في إنشاء أماكن عمل لا تترك مجالًا للعمل الجبري. وتشكل هذه الحقوق متطلبات أساسية للحوار الاجتماعي، والذي بدوره ضروري لتحقيق حلول توافقية ومستدامة للعمل. وفي الوقت الحالي، لا تتمتع الأغلبية الساحقة من العاملين في الاقتصاد غير الرسمي، سواء كانوا مهاجرين أو مواطنين، بصوت تمثيلي جماعي.(15)

توسيع نطاق الحماية الاجتماعية لتشمل جميع العمال وأسرهم، بهدف التخفيف من نقاط الضعف الاجتماعية والاقتصادية، التي غالبا ما تؤدي إلى العمل القسري، وتزويد العمال بأمن الدخل الأساسي الذي يحتاجون إليه لرفض العمل القسري. ويجب أن يكون مدى الحماية الاجتماعية في الاقتصاد غير الرسمي أولوية، ومن المهم أن توفر الحماية الاجتماعية أيضًا تغطية شاملة وعادلة وغير تمييزية للمهاجرين.

تعزيز التوظيف العادل والأخلاقي لحماية الوظائف ومنع الممارسات المسيئة والاحتيالية المرتبطة بعملية التوظيف والتعيين، ولا سيما فرض عمولات باهظة ورسوم أخرى من قبل وكالات التوظيف والوسطاء عديمي الضمير.

تعزيز قدرة خدمات تفتيش العمل وتوسيع نطاقها، لتمكينها من اكتشاف انتهاكات حقوق العمال واتخاذ التدابير المناسبة، قبل أن تتصاعد إلى العمل الجبري، ولرفع مستوى الوعي بين أصحاب العمل حول مخاطر العمل الجبري والتزامات الامتثال الخاصة بهم، والكشف الفوري عن الحالات الفعلية للعمل الجبري والإبلاغ عنها.(16)

ضمان حماية المفرج عنهم من العمل القسري، من خلال المساعدة الفورية وإعادة التأهيل والحلول المستدامة طويلة الأجل، حتى يتمكنوا من التعافي من تلك الانتهاكات. ويجب إيلاء اهتمام خاص للأطفال والمهاجرين وضحايا الاتجار لأغراض العمل القسري.

ضمان حصول المفرج عنهم من العمل الجبري على تعويضات عن الأضرار الناجمة عن خضوعهم للعمل الجبري ومساعدتهم على التعافي، بما في ذلك التعويض عن الأضرار التي لحقت بالعمال، مثل التكاليف الطبية

مجلة الدراسات القانونية التطبيقية
Journal of Applied Legal Studies
International Biannual Journal
Refereed Issued in three languages
محكمة نصف سنوية
تصدر بثلاث لغات
الترقيم الدولي: ISSN 2800-1060
الترقيم الالكتروني EISSN 2830-9898

والأجور والديون غير المدفوعة والرسوم القانونية وفقدان الدخل، أو أضرار معنوية، مثل الألم والضيق العاطفي.[17]

ضمان التنفيذ المناسب للقانون بهدف تقديم الجناة إلى العدالة وردع أولئك الذين قد يميلون إلى اللجوء إلى جريمة العمل القسري. هناك عقوبات لمن يسرق، فلماذا لا يحاكم من يرتكب العبودية؟ ومن هنا يمكن القول أن الشعارات الحقوقية تتناقض، وتتعايش مع الدعوة إلى تبرير العبودية.

معالجة تعرض المهاجرين للعمل الجبري والاتجار بهم من أجل العمل الجبري. على الرغم من أن معظم الهجرة طوعية ولها تأثير إيجابي على الأفراد والمجتمعات، إلا أن التقديرات العالمية لعام 2021 تشير إلى أنه عندما لا يستفيد المهاجرون من حماية القانون أو يكونون غير قادرين على تأكيد حقوقهم، فإن هناك خطر متزايد للعمل القسري والمعاملة غير الإنسانية. وهناك حاجة ملحة لوضع سياسات وطنية وأطر قانونية لتعزيز احترام حقوق جميع المهاجرين، بغض النظر عن وضعهم كمهاجرين.

ولمعالجة حالة الأطفال ضحايا العمل القسري، هناك حاجة إلى زيادة الاستثمار في التدابير الرامية إلى تحديد وحماية الأطفال الذين يتعرضون للعمل القسري، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، ضحايا العمل القسري والاستغلال الجنسي التجاري أو العمل القسري المرتبط مع الصراع المسلح. هناك حاجة ملحة لجمع معلومات أفضل عن عدد الأطفال المتأثرين، وطبيعة العمل القسري الذي يتعرضون له وأسبابه الجذرية.[18]

التخفيف من المخاطر المتزايدة للعمل القسري والاتجار بالعمل القسري في حالات الأزمات. ويحدث الكثير من أعمال السخرة والاتجار بالبشر في حالات الأزمات المرتبطة بالنزاعات المسلحة أو الكوارث أو الأمراض. وتكتسي التدابير الرامية إلى الحفاظ على سبل العيش أثناء الأزمات أهمية خاصة لمنع العمال من الوقوع في فخ العمل الجبري والاتجار بالبشر.

مكافحة العمل القسري والاتجار بالعمل القسري في الشركات وسلاسل التوريد، ويجب إيلاء الاهتمام لتحديد "النقاط الساخنة" وإعطائها الأولوية والقضاء عليها، حيث يكون خطر العمل القسري وغيره من انتهاكات حقوق الإنسان هو الأعلى، سواء من حيث الحجم أو الشدة. ومن المتوقع أن تحظى الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر العاملة في الطرف الأدنى من سلاسل التوريد، في القطاعات والمواقع عالية المخاطر، بأهمية خاصة في هذا السياق.

إنهاء العمل القسري الذي تفرضه الدولة، والذي يمثل حالة واحدة من كل سبع حالات من العمل الذي تفرضه الدولة، وهو نتيجة مباشرة للقوانين والممارسات، وعلى الرغم من القصد السليم للسلطات العامة، فيجب أن تكون هناك الإرادة السياسية والمتابعة اللازمة لإصلاح هذه القوانين والممارسات.[19]

مجلة الدراسات القانونية التطبيقية
Journal of Applied Legal Studies
International Biannual Journal
Refereed Issued in three languages
محكمة نصف سنوية
تصدر بثلاث لغات
الترقيم الدولي: ISSN 2800-1060
الترقيم الالكتروني EISSN 2830-9898

إن مشكلة العمل القسري كبيرة للغاية وأسبابها الجذرية المتعددة معقدة للغاية بحيث لا تستطيع الحكومات الوطنية أو الجهات الفاعلة الأخرى حلها بمفردها. ويلعب تحالف الشراكات والتعاون الدولي دورا هاما في تسهيل التعاون وتبادل الخبرات في مجال مكافحة العمل الجبري والاتجار بالبشر، ويعتبر الدعم الدولي للتمويل وحشد الموارد أحد المكونات الرئيسية لتوسيع التعاون والشراكات في مكافحة العمل الجبري.

وقدم الرئيس الجزائري حلا للبطالة من خلال الأمر بدفع منحة شهرية للعاطلين عن العمل، مما يشكل مساهمة في الحد من العبودية الحديثة. ولذلك فإن الجزائر لم تقف مكتوفة الأيدي أمام هذا الوضع وقدمت حلا للعاطلين عن العمل، وبالتالي حماية هذه الفئة من الوقوع في العبودية الحديثة.

انتهاك حقوق العمال عن طريق الاحتيال والوعود الكاذبة، وخاصة للنساء والأطفال والفقراء والمهمشين مما يؤدي إلى انتهاك حقوق العمال، بما في ذلك الحد الأدنى للأجور والإجازات الأسبوعية والعمل المخالف للأخلاق والإكراه. ولذلك فمن الضروري اعتماد القوانين ومراقبة تنفيذها بما يتوافق مع حقوق الإنسان، لضمان تمتع القانون بالسيادة والرقابة.

2.3 إنهاء العبودية الحديثة في الزواج القسري:

وبما أن النساء والفتيات هن الضحايا الرئيسيات، فلا بد من تناول التدابير التشريعية والسياسية اللازمة من منظور الجنس، بما في ذلك القوانين والسياسات، فضلا عن آليات الحماية الاجتماعية، ومن المهم أن تكون هذه المبادرات شاملة وغير تمييزية.

ضمان الحماية المدنية والجنائية الكافية في التشريعات الوطنية، لحماية الأطفال، وتجريم الزواج دون موافقة الزوجين، بغض النظر عن العمر، وتوفير الحماية المدنية للأفراد ضد الزواج القسري. ويجب أن يكون الإجراء التشريعي جزءًا من استجابة أوسع تعالج الأسباب الجذرية للزواج القسري، ويجب أن تشمل تدابير الوقاية والدعم توفير السكن الآمن والدعم النفسي والاجتماعي...[20]

عند معالجة الهياكل والأعراف الاجتماعية والثقافية الأساسية التي تساهم في ممارسة الزواج القسري، فإن التشريعات وحدها لن تكون كافية لإنهاء الزواج القسري. ولهذا السبب، يجب إدراج تدابير وقائية أوسع تستهدف عدم التمييز وعدم المساواة بين الجنسين، والاهتمام بالمعايير الاجتماعية والثقافية ذات الصلة، وتعليم وتدريب المجتمع ضروري لتغيير العقليات.[21]

إن ضمان حصول النساء والفتيات على الفرصة والقدرة على إكمال تعليمهن وكسب لقمة العيش، يساهم بشكل كبير في الحد من التعرض للزواج القسري. ولتحقيق هذه الغاية، يجب على المؤسسات وأصحاب العمل توفير فرص العمل للنساء والفتيات، وتزويدهن أيضًا بالتدريب على المهارات الشخصية، بما يتجاوز التعليم الرسمي، بما في ذلك برامج الاستعداد الوظيفي وبرامج المهارات أثناء العمل.

الترقيم الدولي: ISSN 2800-1060
الترقيم الالكتروني EISSN 2830-9898

حماية حقوق الأشخاص المعرضين لخطر الزواج القسري والاتجار بالبشر في أوقات الأزمات. ولتحقيق هذه الغاية، يجب على الوكالات الإنسانية تنسيق عملها لمساعدة الأشخاص على مغادرة مناطق النزاع بأمان وتمكينهم من دعم أنفسهم وتثقيفها. ويجب ضمان الأمن الغذائي والخدمات، فضلا عن حرية الأحوال المدنية، بما في ذلك تسجيل المواليد والزواج...[22]

ومن أجل الحد من ضعف المهاجرين، ولا سيما الأطفال، يتمثل هذا الإجراء في تحسين القدرة على تحديد الفئات الأكثر ضعفا، وضمان المساواة في الوصول إلى الخدمات اللازمة لعودتهم بأمان وكرامة إلى بلدهم، وإعادة إدماجهم في مجتمعهم، بما في ذلك الحصول على الخدمات الاجتماعية والحماية النفسية، بالإضافة إلى المساعدة الاجتماعية والتعليم والتدريب المهني وتوفير العمل اللائق.

4. خاتمة:

ناقشنا في هذه الورقة البحثية العبودية الحديثة، وذكرنا أنها تشتمل على عنصرين أساسيين، العمل القسري والزواج القسري. ويشير كلاهما إلى حالات استغلالية لا يستطيع الشخص رفضها أو تركها بسبب التهديد أو العنف أو الإكراه أو الخداع. والأشخاص الأكثر تضررا هم أولئك الذين هم بالفعل الأكثر ضعفا: الفقراء، والمستبعدين اجتماعيا، والعاملين في الاقتصاد غير الرسمي، والعمال المهاجرين غير المحميين...

ذكرنا أنه من أسباب العبودية المعاصرة هو أن العمال يتحملون المزيد من الديون، مما أدى إلى زيادة حالات عبودية الديون بين بعض العمال الذين لا يستطيعون الوصول إلى قنوات الائتمان الرسمية، بالإضافة إلى أن الفقر المدقع هو ظاهرة ومشكلة كبيرة. كما تزداد آفة العبودية المعاصرة خلال الأزمات مثل أزمة جائحة كورونا، أو خلال الأزمات المالية، أو حتى بسبب العادات والتقاليد التي تسمح باستمرار العبودية في المجتمع.

وأخيراً قدمنا مجموعة من الإجراءات لإنهاء العبودية الحديثة، حيث اعترفت الأمم المتحدة بعام 2030 باعتباره عام إنهاء العبودية في دول العالم واحترام حرية تثقيف النقابات العمالية وحقوقهم في التفاوض الجماعي. مما سيساعد على خلق أماكن عمل خالية من العمل الجبري وتوسيع نطاق السياسات الاجتماعية لتشمل جميع العمال وأسرهم، فضلا عن التوظيف العادل والأخلاقي لحماية الوظائف، بهدف التخفيف من نقاط الضعف الاجتماعية والاقتصادية، التي غالبا ما تؤدي إلى العمل القسري، ومنع الممارسات المسيئة والاحتيالية المرتبطة بعملية التوظيف والتعيين، وغيرها من التدابير المذكورة في هذه الوثيقة. وقد ختمت هذا البحث **بالتوصيات** التالية:

-العبودية الحديثة جريمة لا يمكن التعايش معها أو تبريرها. ويجب على النقابات والجمعيات الأهلية الإبلاغ عن ذلك، ويجب أن ينص التشريع على العقوبات المناسبة لهذه الجرائم.

-يعد الفقر المدقع مؤشرا هاما على خطورة العمل القسري، ولهذا يجب على الدولة أن تسعى جاهدة لمكافحته.

الترقيم الدولي: ISSN 2800-1060
الترقيم الالكتروني EISSN 2830-9898

- الاهتمام بالهياكل والأعراف الاجتماعية والثقافية الأساسية التي تساهم في ممارسة الزواج القسري.

ولن تكون التشريعات وحدها كافية لإنهاء الزواج القسري. ومن المهم منح النساء والرجال الفرصة لاختيار شريك حياتهم.

– إن ضمان حصول النساء والفتيات على الفرصة والقدرة على إكمال تعليمهن، واكتساب المهارات والتدريب لكسب لقمة العيش، يساهم بشكل كبير في الحد من التعرض للزواج القسري.

5. قائمة المراجع:

– أ.العافر بهية، أ.أزدهور أشواق، مساعي التعاون الدولي في التصدي لجرائم الاتجار بالبشر، مجلة صوت القانون، المجلد 9، العدد 1، نوفمبر 2022.

– أ.بلهواري سمية، تجريم الاتجار بالأشخاص في المؤتمرات الدولية والملتقيات الدولية والمنضمات الدولية، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 2، العدد 2، نوفمبر 2018.

– أ.بن دعاس لمياء، جريمة الاتجار بالأشخاص في التشريع الجزائري، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 3، العدد 2، 2016.

– أ.حجاج مليكة، سياسة تجريم الاتجار بالبشر في ظل البروتكول الدولي لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال وأثره على قانون العقوبات الجزائري، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 5، العدد 3، ديسمبر 2021.

– حسن يوسف، جريمة الرق الاتجار بالبشر وفق القوانين الدولية وطرق مكافحتها، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2013.

– فرحان جميل العموش، جريمة الاتجار بالبشر في الاتفاقيات الدولية والقانون الأردني، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2019.

– مُحَمَّد حامد حامد سيد، الاتجار بالبشر كجريمة منظمة عابرة للحدود بين الأسباب والتداعيات والرؤى الاستراتيجية، المركز القومي للإصدارات، مصر، 2014.

– مواسي العجلة، آليات مكافح جريمة الاتجار بالبشر في التشريع الجزائري، المجلة الاكاديمية للبحث القانوني، المجلد 10، العدد 3، ديسمبر 2019.

- Article Estimations mondiales de l’esclavage moderne : Travail forcé et mariage forcé Résumé analytique (septembre 2022), https://reliefweb.int/report/world/estimations-mondiales-de-lesclavage-moderne-travail-force-et-mariage-force-resume-analytique-septembre-2022.

مجلة الدراسات القانونية التطبيقية
Journal of Applied Legal Studies
International Biannual Journal
Refereed Issued in three languages
محكمة نصف سنوية
تصدر بثلاث لغات
الترقيم الدولي: ISSN 2800-1060
الترقيم الالكتروني EISSN 2830-9898

6. الهوامش:

(1) Article Estimations mondiales de l'esclavage moderne : Travail forcé et mariage forcé - Résumé analytique (septembre 2022), https://reliefweb.int/report/world/estimations-mondiales-de-lesclavage-moderne-travail-force-et-mariage-force-resume-analytique-septembre-2022.

(2) موقع الأمم المتحدة، http://www.un.org/ar/171020 تاريخ الاطلاع 2024/02/11، الساعة 10:00

(3) عبودية الدين: الشخص يصبح عامل سخرة عندما يطالب بالعمل كوسيلة لسداد قرض حصل عليه، ثم يخدع أو يضطر للعمل بمقابل مبلغ زهيد جدا من المال أو من دون اجرة.

(4) فرحان جميل العموش، جريمة الاتجار بالبشر في الاتفاقيات الدولية والقانون الأردني، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2019، ص 75.

(5) منظمة العمل العربية هناك استرقاق في بعض الدول العربية مثلا اللاجئين يعملون عند المزارعين أو الموالين أو في بعض اعمال البناء في ظروف تعد من قبيل الاسترقاق.

(6) Article Estimations mondiales de l'esclavage moderne : Travail forcé et mariage forcé - Résumé analytique (septembre 2022), Référence précédente.

(7) موقع الأمم المتحدة، http://www.un.org/ar/171020 تاريخ الاطلاع 2024/02/11، الساعة 10:00

(8) موقع البنك الدولي، http://www.albankaldawli.org/ar/topic/poverty/overview تاريخ الاطلاع 2024/02/11، الساعة 10:00

(9) موقع البنك الدولي، المرجع السابق، تاريخ الاطلاع 2024/02/11، على الساعة 10:00.

(10) موقع البنك الدولي، نفس المرجع السابق، تاريخ الاطلاع 2024/02/11، على الساعة 10:00.

(11) حسن يوسف، جريمة الرق الاتجار بالبشر وفق القوانين الدولية وطرق مكافحتها، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2013، ص 233.

(12) Article Estimations mondiales de l'esclavage moderne : Travail forcé et mariage forcé - Résumé analytique (septembre 2022), Référence précédente.

(13) Article Estimations mondiales de l'esclavage moderne : Travail forcé et mariage forcé - Résumé analytique (septembre 2022), Référence précédente.

(14) أ.حجاج مليكة، سياسة تجريم الاتجار بالبشر في ظل البروتكول الدولي لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال وأثره على قانون العقوبات الجزائري، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 5، العدد 3، ديسمبر 2021، ص 80.

(15) مواسي العجلة، آليات مكافح جريمة الاتجار بالبشر في التشريع الجزائري، المجلة الاكاديمية للبحث القانوني، المجلد 10، العدد 3، ديسمبر 2019، ص 132.

(16) أ.حجاج مليكة، المرجع السابق، ص 80.

(17) أ.بلهواري سمية، تجريم الاتجار بالأشخاص في المؤتمرات الدولية والملتقيات الدولية والمنضمات الدولية، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 2، العدد 2، نوفمبر 2018. ص 207.

(18) أ.بلهواري سمية، نفس المرجع، ص 208.

(19) أ.العافر بهية، أ.أزدهور أشواق، مساعي التعاون الدولي في التصدي لجرائم الاتجار بالبشر، مجلة صوت القانون، المجلد 9، العدد 1، نوفمبر 2022، ص 252.

(20) أ.بن دعاس لمياء، جريمة الاتجار بالأشخاص في التشريع الجزائري، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 3، العدد 2، 2016، ص 325.

(21) حسن يوسف، جريمة الرق والاتجار بالبشر وفق القوانين الدولية وطرق مكافحتها، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2013، ص 124.

(22) مُحَمَّد حامد حامد سيد، الاتجار بالبشر كجريمة منظمة عابرة للحدود بين الأسباب والتداعيات والرؤى الاستراتيجية، المركز القومي للإصدارات، مصر، 2014، ص 167.